الرئيس الاميركي السابق، ريغان، أعلن عن تصميم الولايات المتحدة الاميركية على ازالة هذه «اللطمة»، على حدّ تعبيره. وكان، ولا يزال، ضعف الموقف العربي يشكل عقب اخّيل في حماية القرار والحؤول دون نجاح القوى الصهيونية والامبريالية من الغائه. ولو كان الموقف العربي متماسكاً وموحّداً لأمكن ليس صون القرار وحسب، بل وتطويره باتجاه توقيع اتفاقية دولية لتحريم الصهيونية. ففي الدورة الرابعة والثلاثين، اتخذت الجمعية العامة قراراً يدين «الهيمنة»، ويعتبر الصهيونية والعنصرية والامبريالية والاستعمار الجديد، و«الابرتايد» شكلاً من أشكالها، تتناقض مع مبادىء الميثاق الذي يدعو الى المساواة التامة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة وحق تقرير المصير، ويمنع استخدام القوة، أو التهديد بها، في العلاقات الدولية[٢١].

وفي تموز (يوليو) ١٩٨٠، خُصصت الدورة الطارئة للجمعية العامة للبحث في القضية الفلسطينية، حيث وصمت سياسة اسرائيل بالعنصرية والاغتصاب. وفي الدورة السابعة والثلاثين، في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٢، وبعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان، اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة قراراً لا يقل أهمية عن القرار الرقم ٣٣٧٩ حول الصهيونية، وذلك بادانة «دولة اسرائيل»، باعتبارها عدواً للسلام، وعضواً تجاوز، وتجاهل، جميع الواجبات والالتزامات التي ينص عليها الميثاق. وتأتي أهمية مثل هذا القرار في كونه، لأول مرة، يضع علامة استفهام حول كيان الصهيونية السياسي (اسرائيل) مشككاً في شرعيته الدولية، بل يضعه في تعارض مع الامم المتحدة وأهدافها. ولولا «الفيتو» الاميركي، لما بقيت اسرائيل في الامم المتحدة وفي المنظمات المتخصصة والفرعية.

وقد أدّى النشاط الواسع الذي لعبته اللجنة الدولية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل بحق الشعبين، اللبناني والفلسطيني، الى تحوّلات في الرأي العام العالمي، أخذت تزداد سخطاً ضد الصهيونية والعدوان الاسرائيلي، حيث باتت أوساط واسعة، لم تكن حتى وقت قريب مناصرة للحق الفلسطيني والعربي، تقر بـ : حق الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم التي اجبروا على مغادرتها بالقوة؛ والحق في تقرير المصير، من دون أي تدخل خارجي؛ والحق في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة؛ والحق في وطن موحّد ووحدة وطنية[٢٢].

ودعت الجمعية العامة للامم المتحدة، في قرار اتخذته بتاريخ ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤، بأغلبية ١٢١ صوتاً، وامتناع ٢٣ دولة عن التصويت، ومعارضة الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل وكندا، الى «انشاء دولة فلسطينية مستقلة»، وذلك باقتراح من حركة عدم الانحياز.

وانتقدت الجمعية العامة، في قرارات لاحقة، رفض الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل لعقد المؤتمر الدولي حول الشرق الاوسط[٢٣].

ومنذ اندلاع الانتفاضة، أخذ بعض مفاصل الرأي العام العالمي بالتحرك باتجاه دعم حقوق الشعب العربي الفلسطيني. الّا ان غياب موقف عربي موحّد، وفعّال، حال دون استثمار التطوّر في الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية والأمة العربية. فقد اعترفت بقرار اعلان استقلال دولة فلسطين حوالى مئة دولة، اعترافاً قانونياً كاملاً، وهو يعني «الاعتراف بالسيادة الفلسطينية المحتجبة حالياً بفعل الاحتلال الصهيوني للارض الفلسطينية التي حددها (بصورة راهنة) اعلان الاستقلال بالضفة والقطاع والقسم الشرقي من مدينة القدس». وهو ما تناولته القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن ذات الارقام ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨، في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ و٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، و١٤ شباط (فبراير) ١٩٨٨، على التوالي، حيث أكدت